

الفصل التاسع

التجمع المرن والاقتصاد العالمي

يشتمل هذا الجزء من الكتاب على عرض للمعوقات التي صنعت المشاكل أو التعقيدات أمام التصنيع الحادث مؤخراً في دول العالم الثالث ، وفي البداية يعرف الكتاب مصطلح «التجميع المرن» بأنه التجميع المنطلق دون تنظيم أو أحكام ، وهو ما يتفق مع آراء بعض الكتاب بأن النظام الرأسمالي العالمي قد وصل بالفعل إلى هذه المرحلة . حيث أتت هذه المرحلة في أعقاب المرحلة السابقة ، والتي أطلق عليها الفورديّة (Fordist ١٩٤٥ - ١٩٧٣ م) ، والتي ظهرت منذ عصر هنري فورد واختراع المحرك الداخلي للسيارات (١٩٠٩ م) ، حيث امتازت بكثافة الإنتاج ، أما المرحلة الحالية فيطلق عليها «بعد الفورديّة» (Post Fordism) ، حيث تتضاءل بها أهمية وفاعلية الاقتصادات الداخلية ، وبصغر حجم الإنتاج ولكن في فاعلية توازي ما يتحقق من الإنتاج الكبير باستخدام آخر ما توصلت إليه التكنولوجيات الحديثة ، خاصة في المجالات الإلكترونية الدقيقة ، وفي صورها المختلفة ، ورغم أنها تخدم أسواق صغيره ولكنها ديناميكية سريعة الحركة وتعتبر منطقة إيطاليا الثالثة ، من أفضل النماذج الممثلة لهذه المرحلة (بعد الفورديّة) .

وفي هذا الجزء من الكتاب تتم مناقشة عقبات ما بعد الفورديّة ، حيث كانت هناك اعتراضات واجهت هذه المرحلة ، لكن تم تناولها على أنها غير حقيقية أو مؤثرة ، وإجمالاً فإن هناك تغيرات ملموسة :

- تصاعد المشاكل مع العالم الثالث نتيجة تجميع رأس المال .
- ضرورة تفحص مختلف ما حدث وتأثيراته على القطاعات الاقتصادية ، دون انحياز مسبق ، سواء بالتفاؤل أو التشاؤم .

إمتدت الفورديّة من صناعة السيارات إلى القطاعات الصناعية والاقتصادية الأخرى ، وقامت على الإنتاج الكثيف طبقاً لمواصفات محددة مسبقاً ، بذلك يقوم العمال بأداء واجبات محددة مسبقاً . وباستخدام الماكينات والمعدات المجهزة والخاصة بتلك الأعمال . كما كان هناك تركيز كبير على الأسواق المحلية أو الإقليمية ، وعادة ما كان يتم فرض الحماية خوفاً من المنافسة الخارجية ، لكن مع وجود مساحة مناسبة للمنافسة في الأسواق العالمية ، وكذلك للاستثمارات الخارجية (فيما وراء البحار) ، وقد تحقّق النمو الاقتصادي استناداً إلى كبر حجم الإنتاج ، لكن لم تطبق الفورديّة على نحو متساوٍ مع الجميع ، كما لم يتم إدخالها على ذات النحر

مرحلة ما بعد الفورديّة / الإنتاج

المرن :

إلى جميع القطاعات الاقتصادية ، أو لكافة دول العالم الرأسمالي . ومن الهام إيضاح أن استراتيجية التصنيع بديلاً عن الواردات تتفق إلى حد كبير مع نماذج الفورية ، خاصة مع الاعتماد على التصنيع كبير الحجم ، باستخدام التكنولوجيات كثيفة رأس المال والتركيز على الأسواق المحلية . وقد تميزت الفورية بعدم الثبات مع وجود مقاومة متسعة للسيادة والثقافة الأمريكية .

وفي نهاية الستينات تزايدت معدلات التوترات دخل النظام الرأسمالي ، وبشكل واضح ، مع تصاعد الاحتكاكات العمالية ، ومما صعد من مقدار المنافسة الدولية ، ويهدف إضعاف سيطرة الاقتصاد الأمريكي ، وقد واكب كل ذلك صعود قوى لليابان ، مع توقف فاعلية الاتفاقات البترولية (التي عقدت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية) ، كذلك كان هناك انخفاض لمعدلات الربحية .

وقد ساعد على انكماش النمو الاقتصادي قيام الولايات المتحدة باستخدام قيمة الدولار بديلاً عن الذهب (نظام بريتون وودز) ، ثم تضاعفت أسعار البترول لأربع مرات خلال أعوام ١٩٧٣/١٩٧٤م ومن ثم بدأ في المنظمات الصناعية ، العديد من التجارب الجديدة ، حاملة معها مفتاح المرور (كلمة السر) مصطلح المرونة (Flexibility) ، وكان هناك تميز بين المرونة الاستاتيكية والديناميكية ، حيث كانت المرونة في الإنتاج تعتمد على تنمية القدرات بحيث يمكن التحول من عملية إلى أخرى بسهولة ، ومقدرة ، يطلق عليها الاستاتيكية ، أما الديناميكية فكانت تعني إعادة تشكيل المنتج ليتحول إلى منتج آخر ، وبحيث يتم تعديل كميات المخرجات (المنتجات) سواء بالزيادة أو النقصان في دورة قصيرة دون تأثير محسوس على مستويات الكفاءة ، بذلك كانت أشكال الإنتاج تتضمن متغير أو أكثر من الآتي : التكنولوجيات المرنة - العلاقات المرنة - بين الموردين والشركة ، العلاقات المرنة فيما يتعلق بالعمالة والعمليات الصناعية المنفذة .

التكنولوجيا المرنة :

تعتمد على الاستخدام الكفء للحاسبات الآلية في عمليات التصنيع ، ومما يتيح التغير المباشر في مواصفات المنتجات ، بذلك فإن كافة ما تصنعه الماكينة هو مبرمج مسبقاً على الحاسب الآلي ، وذلك دون إدخال تعديلات على الماكينات أو إضافة أو إزالة لأجزاء منها ، وكانت البرامج المحملة على الحاسبات الآلية برامج جاهزة مطروحة بالأسواق . وكانت تلك التعديلات أكثر وضوحاً في عمليات التجزئة ، بحيث أن قيادات السوق تستطيع تحديد مشاكل التسويق ، وما يواجهه من انخفاض أو زيادة على الطلب ، أو ما يترجم إلى فقد لحصة أو اكتسابها ، ومما يتيح سرعة التغير في الكميات المعروضة وبالتالي في كميات الإنتاج ، وبالتالي يمكن إقصاء أى مشاكل عن السوق ، وتتم بذلك مواجهة عدم الثبات في السوق . ونحل مشاكل الإمداد

لينتظم مع الطلب ، كما تتاح الفرصة للمسوقين ليتجهوا إلى الأسواق الأكثر مناسبة لهم ، وبالتالي رفع معدلات المبيعات ، وتحقيق المزيد من الأرباح ، كذلك التخصص فى بعض شرائح العملاء طبقاً للدخل ، الأعمار ، المهن ... إلخ بحيث تتوفر لهم السلع التى يفضلونها .

بذلك انتهت الأوليات التى حددتها الفورية ، من حيث اقتصاديات حجم الإنتاج ، واستبدلت باقتصاديات أخرى قائمة على النوعية ، التوفير فى السعر ، تنوع المنتجات والخدمات ، والتى ربما تكون من خلال إنتاج نوع واحد من المنتجات ، أو باستخدام عملية إنتاجية تجرى ولو مرة واحدة .

العلاقات المرنة :

حققت التكنولوجيا المرنة تغيير فى العلاقات بين الموردين والشركة ، وقد كان لشركة تويوتا لصناعة السيارات المبادرة إلى استخدام ما عرف باسم «نموذج الإمداد القطاعي» ، بحيث يتم إصدار أوامر الشراء طبقاً للاحتياجات اليومية ، وأن يتم استخدام التوريدات فى ذات يوم وصولها ، وقد أطلق على هذا النظام JIT (Just In Time) ، أى فى وقت الاحتياج ، والذي حقق للشركة مزايا اقتصادية حيث أمكن للشركة الاستخدام المباشر للتوريدات دون تخزينها ، مع عدم وجود أى فواقد فى الإنتاج ، كذلك الإنتاج طبقاً لاحتياجات السوق ، سواء فى النوع أو الكم ، وبما يعنى أيضاً التوفير فى تخزين المنتجات أو فى أوقات وتكاليف العرض ، بذلك أمكن تحقيق العديد من المزايا التنافسية .

وقد كان لاستخدام التكنولوجيات المرنة ، وإيجاد العلاقات المرنة مع الموردين ، أن وجد احتياج لتكون العلاقات مع العمال أيضاً مرنة ، سواء لتوفير المهارات المطلوبة ، والتى قد لا تتوفر إلا لعدد محدود من العمالة ، بذلك تم تقسيم سوق العمل إلى مركزى متخصص ، ومحيط خارجى أكبر ، أو أقل فى المهارة والخبرة ، وقد كان لنظام شركة تويوتا ، المقدرة على أن يكون فى قيادة العمل مجموعة من العمال المهرة القادرين على أداء مختلف الأعمال (أى مكتسبين لمرونة التغيير) ، بحيث تكون مهارتهم هى الأساس الذى تعتمد عليه الإدارة من أجل تحقيق المزيد من التحسين فى السلع المنتجة وفى طريقة الإنتاج المستخدمة ، وفى المقابل منحوا هؤلاء العمال الفرصة للاستمرار فى العمل طوال حياتهم (Job for life) ومع تدريبهم على نحو مستمر ، ومنحهم مرتبات متميزة ، مع قدرة هؤلاء العمال المرنين على القيام بإعادة تغير ظروف الإنتاج والمكينات ، أى ليس فقط الإنتاج ، هذا مع إنجاز مختلف الأعمال الروتينية المطلوبة ، بالإضافة إلى أعمال الصيانة بأنواعها المختلفة ، بذلك كانت هناك تغيرات كبيرة تختلف عما كان قائماً فى عصر «الفورية» .

لكن لم يخلو هذا النظام المرن من السلبيات ، التى تمثلت فى زيادة أعداد العمال الثانويين أو الغير مهرة ، أو ما عرف بالسوق الثانى للعمالة ، وكانت ذات دخول منخفضة ومبشرين عن مميزات المركز الإنتاجى . وفى نظام شركة تويوتا ، فإن أغلب مدخلات الإنتاج تصنع بمعرفة شركات مستقلة عن المركز الرئيسى (المصنع الأخير) ، ومن خلال نظام مرن للموردين ، حيث يختلفوا فى درجة الأهمية ، فيقدر أن هناك ٢٣٠ مورد مباشر للمركز الرئيسى يعمل لحسابهم ٥٠٠٠ مورد ثانوى ، وهؤلاء يعتمدون على أكثر من ٢٠٠٠٠ مورد من الدرجة الثالثة فى الترتيب ، وربما يصل الأمر إلى الدرجة الرابعة ، وبالطبع تنخفض المكاسب المتحققة طبقا لمدى أهمية الموردين فى هذا الترتيب .

وطبقا لهذا السيناريو فمن الواضح أن المصانع الصغيرة فى اليابان تخضع لأساليب الإدارة والتحكم من الشركات الكبيرة ، لكن من المؤكد أيضا أن هذا النظام المرن قد أوجد فرص جيدة لصغار الشركات ، وخلال العشرين عام الماضية (١٩٨٠ - ٢٠٠٠م) حققت الشركات الصغيرة القائمة فى إيطاليا الثالثة (منطقة اميلا روماجنا Emilia Romagna) مراكز منافسة فى السوق العالمى للأحذية ، المصنوعات الجلدية ، الأثاث ، الآلات الموسيقية ، وكذلك الماكينات التى تصنع هذه السلع ، وقامت هذه الخبرة الإيطالية على مرونة التخصص ، وعلى تطوير تنسيق التعاون بين مجموعات من المصانع الصغيرة ، خاصة المتمركزة معا فى ذات القطاع المتخصص ، بحيث تم تنمية علاقات الارتباط بينهم ، سواء فى تبادل السلع أو المعلومات أو الأفراد . وبالتعاون والتنسيق مع الحكومات المحلية . وما يحقق الاقتصاديات الجيدة سواء فى النوع أو الحجم وفى إطار زيادة المرونة وإكمال الاحتياجات ، وهناك اتفاق على أن نظام شركة تويوتا (يطلق عليه Toyotaism - التويوتيه) يمكن أن يكون استراتيجية مناسبة للاحتذاء .